



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع188دد
تاريخ القرار: 16 أكتوبر 2015

قرار

بتاريخ 16 أكتوبر 2015، أصدرت نائبة رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع188دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة أ

من جهة

المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف " ضد " أمام الهيئة الوطنية للاتصالات المسجلة بدفاترها تحت عد 233دد والمتضمنة طلبها قول ما يقتضيه القانون في خصوص الإمتياز التحفيزي " Bonus gratuit 3dt" الذي منحه المدعى عليها لحرفائها بتاريخ 21 سبتمبر 2015 مع طلبها سحب كافة اللوائح الإشهارية الخاصة به وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات على الشركة المخالفة مع النفاذ العاجل.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "اورنج تونس" بتاريخ 22 سبتمبر 2015 والذي ضمنته تظلمها من إقدام الشركة المدعى عليها تسويق الإمتياز التحفيزي " Bonus gratuit 3dt" الذي منحت من خلاله حرفائها للهاتف الجوال مسبق الدفع عبر الإرساليات القصيرة رصيد مجاني بقيمة 3 دینارات صالحة بداية من تلقي الإرسالية القصيرة الموافق لـ 21 سبتمبر 2015 إلى غاية 24 سبتمبر 2015 دون القيام بعملية شحن من قبل الحريف ، مشككة في حصوله على موافقة الهيئة نظرا لمخالفته ، حسب دعواها ، لأحكام الفصل 3(أ) من الأمر عد 3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنح والمتمم بالأمر عد 53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014 ولمقتضيات قرار الهيئة الوطنية للإتصالات عد 54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها مما أضر حسب قولها بمصالحها المالية وبوضعيتها في السوق وإنتهت إلى طلب اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه فوراً.

وبعد الإطلاع على مؤيدات المطلب المتمثلة في محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 22 سبتمبر 2015 تحت عدد 1556 ، تضمن معاينة نص الإرسالية القصيرة موضوع العرض التجاري المتظلم منه.

وبعد الإطلاع على المراسلة عد 1611دد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 28 سبتمبر 2015 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية إلى شركة " لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على ملحوظات شركة على مطلب التدابير الوقائية الواردة على الهيئة بموجب مراسلتها عد 1752دد بتاريخ 30 سبتمبر 2015 والذي طلبت فيه رفض مطلب العارضة لإنعدام الحجة المثبتة لإدعاءاتها طالما لم يتضمن محضر المعاينة ما يفيد ويؤكد أن شركة " هي من قامت بإرسال هذه الإرسالية ، متمسكة بإنهاء مدة الإمتياز التحفيزي بتاريخ 24 سبتمبر 2015 الأمر الذي يجعل من طلب العارضة إستصدار قرار وقتي لإيقافه غير ذي موضوع. وانتهت الى طلب رفض المطلب.

الهيئة

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث يهدف المطلب الراهن إلى إستصدار قرار وقتي يقضي بإتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف تسويق الإمتياز التحفيزي المتظلم منه والمروج من طرف الشركة المطلوبة تحت تسمية "Bonus gratuit 3dt".

وحيث ثبت من مظاهرات الملف ومن المؤيدات المحتج بها أن مدة ترويج العرض التجاري موضوع النزاع قد انتهت بحلول يوم 24 سبتمبر 2013.

وحيث يقتضي اتخاذ التدابير الوقتية توفر ركن الاستعجال الذي يهدف إلى رفع المضرة المدعى بها.

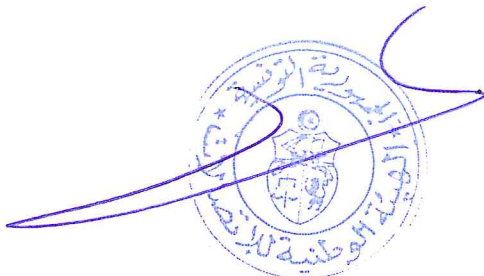
وحيث أن انتهاء مدة ترويج العرض موضوع الخلاف أثناء تعهد الهيئة بالمطلب الحالي، يجعل من عنصر الاستعجال الذي يقتضي استصدار قرار حمائي فوري يرمي إلى درء الأضرار التي قد تنجم عن مواصلة تسويق العرض المذكور منتفيا في قضية الحال الأمر الذي يفقد المطلب وجاهته واتجه تفرعاً على ذلك رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن ليلي النويبي، نائبة رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

ليلى النويبي



عملاً بالفصل 73 من مجلة الاتصالات
يُضفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
3/3